

الفصل الخامس

جماعات الصفوة في ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري نحو نموذج نظري

• مقدمة :

إذا كانت هذه الدراسة تنطلق من افتراض أن الصفوة في المجتمعات الريفية لا يمكن أن تدرس إلا في ضوء البناء الاجتماعي ككل ، من حيث أن هذه المجتمعات لم تعد تعرف العزلة التي ربما كانت إحدى خصائصها في فترات تاريخية قديمة ، فانه من الأهمية بمكان أن تنبع الفروض التي تسعى هذه الدراسة إلى اختبارها بشأن جماعات الصفوة في الريف من تصور عام للبناء الاجتماعي للمجتمع المصري . وإذا كانت هذه الدراسة تسعى إلى تأكيد الاعتقاد بأن دراسة البناء الاجتماعي لأي مجتمع أو جزء منه يجب أن تنطلق من الخصوصية التاريخية التي تميز هذا المجتمع أو نمط المجتمعات التي ينتمي إليها ، فإن محاولة تطوير افتراضات نظرية بشأن البناء الاجتماعي يجب أن تمر بمستوى آخر من التحليل النظري لتحديد مفهوم الخصوصية التاريخية وأصوله النظرية ، ومدى اقتراب النظريات التي حاولت فهم البناء الاجتماعي في العالم الثالث منه أو ابتعادها عنه . كما يجب التعرف على المحاولات السابقة التي تبنت فكرة الخصوصية التاريخية - فيما يتعلق بالمجتمع المصري - لتكون أساسا لتطوير الفروض النظرية التي تتبناها هذه الدراسة بشأن البناء الاجتماعي للمجتمع المصري .

وفي ضوء هذا يحاول هذا الفصل أن يتتبع الأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم الخصوصية التاريخية وعلاقته بالاتجاهات النظرية من ناحية،

وسدى اقتراب أو ابتعاد النظريات التى اهتمت بمجتمعات العالم الثالث منه من ناحية أخرى . كما يحاول أن يعرض لاسهامات الباحثين المصريين التى تنطلق من هذا المفهوم في دراسة المجتمع المصرى . ويعرض بعد ذلك لمجموعة الفروض النظرية التى أعتقد أنها تكون نموذجا افتراضيا لمكونات البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى ضوء خصوصيته التاريخية . وتأتى بعد ذلك الفروض المتعلقة بجماعات الصفوة القديمة والجديدة فى الريف المصرى والتى تنطلق من هذا النموذج النظرى الافتراضى وتعبّر عن أحد جزئياته الفرعية . وبناء على ذلك فسوف يضم هذا الفصل العناصر التالية :

- أولا : الأسس النظرية لمفهوم الخصوصية التاريخية .
- ثانيا : الخصوصية التاريخية والاتجاهات النظرية السابقة .
- ثالثا : الدراسات المصرية ونقطة البداية .
- رابعا : البناء الاجتماعى السياسى للمجتمع المصرى : نموذج افتراضى .
- خامسا : فروض الدراسة الراهنة .

أولا : الأسس النظرية لمفهوم الخصوصية التاريخية

ظهر مفهوم الخصوصية التاريخية *historical specificity* كرد فعل لما يسمى فى علم الاجتماع بالنظريات الكبرى *grand theories* التى تقدم تعميمات واسعة النطاق ، متجاهلة بذلك الحقيقة التى مؤداها أن التاريخ يمكن أن يثبت زيف أى تعميم مهما يكن مستوى صدقه الإمبريقى ، كما ظهر أيضا كرد فعل لتطبيق هذه النظريات الكبرى بشكل ميكانيكى على أبنية اجتماعية تختلف عن الأبنية التى تطورت هذه النظريات من خلالها . ومن ناحية أخرى ظهر هذا المفهوم كرد فعل للتعميمات الآنية *synchronic* أو اللاتاريخية *ahistorical* . وبناء على ذلك فإن هذا المفهوم يسعى لتحقيق درجة من الوصف والتحليل النظرى يمكن من خلالها تخطى مزالق التعميم الواسع النطاق والتفسير الميكانيكى الناتج عنه ، والرؤية الضيقة المجتزأة

للواقع التى تقدمها النزعة الامبيريقية للاتاريخية ، والخصوصية التاريخية بهذا المعنى لا تقلل من شأن النظريات الكبرى ، ولا من شأن الدراسة الامبيريقية المحدودة ، وانما هى محاولة لايجاد موقف يمكن من خلاله تجنب معيارية النظريات العامة أو الرد النظرى الذى يمكن أن تقع فيه ، أو تطبيقها بشكل ميكانيكى على كل المجتمعات ، كما يمكن من خلاله أيضا تجنب محدودية التحليل الامبيريقى ، وتجاوزه الى الرؤية التاريخية الشاملة .

ويزداد هذا الموقف اتضاحا اذا ما حاولنا تحديد موقع الخصوصية التاريخية بين أشكال التفسير المختلفة ، ويمكن أن يتم ذلك اذا ما فرقنا بين مستوى التفسير الذى يمكن أن تقدمه أى صياغة نظرية ، وبين مستوى الواقع الذى يتناوله هذا التفسير . ونميز على المستوى الأول بين التفسير المحدود والتفسير العام ، ونميز على المستوى الثانى بين الواقع الجزئى والواقع الكلى . وبمقابلة هذين المستويين ببعضهما يظهر لدينا اربعة اشكال من التفسير على النحو التالى :

مستوى الواقع

كلى

جزئى

تطبيق نظرية محدودة على واقع كلى مختلف (التفسير الميكانيكى)	النزعة الامبيريقية (التفسير الجزئى)	محدود
تفسير عام لواقع كلى (النظريات الكبرى)	التفسير الكلى (الخصوصية التاريخية) التاريخى للواقع الجزئى	مستوى التفسير عام

الخصوصية التاريخية هنا تعد ضرباً من التفسير العام لمجتمع معين أو لأنماط خاصة من المجتمعات (الجزء هنا يفهم بهذا المعنى) ، غير أن عمرمية هذا التفسير لا تستق من رؤية معيارية تنظر الى الكل على أنه واحد غير متباين الأجزاء ، وإنما تستق هذه العمومية من خصوصيات لها تاريخها الخاص وشكلها البنائى المتميز .

ولا أود أن يفهم من هذه الصياغة أن مفهوم الخصوصية التاريخية هو محاولة للتوفيق بين النظريات الكبرى والنزعة الامبيريقية من خلال نظرية وسطى مثلاً . فمفهوم الخصوصية التاريخية قد ارتبط فى علم الاجتماع بقرائ معين ، وقد ظهر من خلال محاولة تطوير هذا التراث النظرى بحيث لا يطبق - كنظرية كبرى - تطبيقاً ميكانيكياً على كل المجتمعات فى كل زمان ومكان . وسوف أفصل الحديث حول هذا وشيكاً ، غير أننى لا بد أن أوضح قبل ذلك أننى أردت بهذه الصياغة أن أضع مفهوم الخصوصية فى مقابل بعض أشكال التفسير لكى أوضح أنه يقوم على نقدها جميعاً بما فى ذلك التفسير الميكانيكى لذرية التى ارتبط بها مفهوم الخصوصية التاريخية ذاته .

تطور مفهوم الخصوصية التاريخية من خلال الباحثين الذين دفعوا اتهام كارل بوبر Popper للماركسية بأنها صورة من صور المذهب التاريخى historicism تحاول البحث عن الأنماط العامة أو الإيقاعات العامة أو القوانين العامة التى تحكم تطور التاريخ من أجل التنبؤ بمساره (١) . وذمب الباحثون فى مواجهة هذا الاتهام الى أن الماركسية ليست نظرية عامة تتعلق بشكل ميكانيكى على أى واقع تاريخى مدعمين وجهة نظرهم بماذهب اليه ماركس نفسه من أن :

(١) K. Popper, *The Poverty of Historicism*, Routledge and Kegan Paul, London, 1957, p. 3. See also Chapter 16

• الاحداث قد تتشابه الى حد يدفع الى الدهشة ولكنها تحدث في سياقات تاريخية مختلفة بحيث تؤدي الى نتائج مختلفة كلية • ولا يستطيع المرء أن يعثر على الخيط الذي يحكم ظاهرة معينة ، الا اذا درس كل شكل من أشكال التطور هذه كلا على حدة ، ولن يستطيع المرء أن يحقق ذلك من خلال نظرية فلسفية - تاريخية عامة ، فهي نظرية تتسم في المحل الاول بإنها نظرية متعالية على التاريخ ، (٢) •

وبناء على هذا للنص وغيره تطور الاعتقاد بأن الماركسية التي تطورت من خلال الخبرة التاريخية لأوروبا الغربية في القرن التاسع عشر لا يمكن أن تنطبق بشكل ميكانيكي على البناء الاجتماعي خارج هذه المنطقة أو حتى في فترة تاريخية مغايرة منها • واتهمت الماركسية التي تحاول مثل هذا التطبيق الميكانيكي بأنها ماركسية فجّة vulgar Marxism • فمثّل هذا التفسير الميكانيكي يبدو وكأنه مستحيل ، لأنه - وكما - أكد الترسير بحق - لا يوجد تاريخ عام ، وانما أبنية خاصة تقوم على وجود أنماط مختلفة للإنتاج ، وتصبح هذه الأبنية كليات اجتماعية طالما ظهرت فيها تكوينات اجتماعية متميزة ، وبناء على هذا فإن هذه الأبنية ليس لها معنى الا كدالة على جوهر هذه الكليات ، بمعنى جوهر خصوصيتها وأسلوب تكوينها المميز (٢) • وفي ضوء هذا الفهم نظر الى القوانين التاريخية التي طورها ماركس والقوانين الفرعية التي اشتقت منها على أنها ترتبط بأبنية محددة لها خصوصيتها المميزة • وأصبح الماركسيون يربطون بين ماركس وبين فترة تاريخية معينة ، وظهر الاعتقاد بأن الماركسية لا تؤدي وظيفتها اذا فهمت على أنها نظرية

Marx, *Selected Correspondence*, Moscow, Progress Publishers, 1965, Quoted : M.C. Haward and J.E. King, *Political Economy of Marx*, Longman, 1975, p. 53. (٢)

Louis Althusser, *Reading Capital*, Trans. Ben Brewster, NLP, London, 1970, p. 109. (٣)

عامة • وهنا ظهر مفهوم الخصوصية التاريخية الذى يؤكد على التعميم فى حدود معينة ، بل ان الخصوصية التاريخية أصبحت لدى بعض الباحثين نهجا وطريقا للتفكير للواقع الاجتماعى لمجتمع معين أو نمط من المجتمعات .

١ - فمن ناحية أكد كارل كورش Karl Korsch وغيره من الباحثين - أن ماركس قد ربط كل شئ بفترة تاريخية محددة • ولقد انتقد المنظرين البرجوازيين لاهمالهم للطابع الخاص للفترات التاريخية ، وذهب الى أن ماركس قد تجاوز هذا النقد عندما التزم بمبدأ الخصوصية التاريخية Principle of historical Specification فى أبحاثه عن المجتمع الرأسمالى • وإذا كانت القوانين التى توصل اليها ماركس قوانين تاريخية فليس معنى ذلك أنها صادقة فى كل زمان ومكان ، بل انها محدودة بالأبنية التاريخية التى حاولت تفسيرها (٤) •

٢ - وبالرغم من هذا الاشتقاق لمبدأ الخصوصية التاريخية من الماركسية ، إلا أن هذا المبدأ قد تجاوز تلك الأخيرة عندما تحول عند بعض الباحثين الى منهج أو موجه للتفكير عن الواقع فى مجتمع معين • وقد كان رايت ميلز من أشد الدعاة لهذا الفهم لمبدأ الخصوصية التاريخية • فقد فهم الخصوصية التاريخية على أنها (٥) :

(أ) قاعدة للبحث الاجتماعى والتصور ، من حيث أن مفهوم الخصوصية التاريخية « يوجهنا الى صياغة الاطرادات والاتجاهات العامة

K. Korsch, « Leading Principles of Marxism : A Restatement », in : D. Mcquarie (ed) Marx : Sociology, Social Change, Capitalism, Quarted Book, London, 1978, p. 54 ff.

C. W. Mills, The Marxists, Penguin Books, 1962, pp. 39-40 (٥)

التي نكتشفها في مرحلة بعينها ، وينبئنا الى ضرورة ألا نعمم خارج حدود هذه الفترة .

(ب) منهج لنقد المفاهيم ، فهي تمكننا من أن ننظر الى التصورات النظرية على أنها غير ازلية ، وانما نسبية ترتبط بالفترة التي تفسرها .

(ج) كنظرية عن طبيعة المجتمع والتاريخ ، حيث يمكن تصور التاريخ على أنه مكون من فترات لكل منها شكلها البنائي المتميز . وفي هذه الحالة يصبح السياق التاريخي الخاص هو المرجع الوحيد لاي دراسة أصيلة .

وهكذا تحولت فكرة الخصوصية التاريخية - ومن خلال هذه الصياغة - الى اتجاه نظري ومنهجي في حد ذاته يستطيع أن يحقق المزايا التالية التي لا تستطيع أن تحققها التصورات الأخرى :

١ - عدم الالتزام المسبق بمقولات نظرية معينة ، واتخاذ الواقع كأساس لانتقاء المفاهيم التي تتلاءم معه .

٢ - انتقاء المفاهيم التي تلائم واقعا تاريخيا معينا من أكثر من نظرية سواء في صياغة جديدة للمفهوم أو في نفس الصياغة التي ظهر فيها داخل نظرية معينة مع عدم الالتزام بسياقه داخل هذه النظرية .

٣ - لا يعنى عدم الالتزام المسبق بنظرية معينة ضربا من ضروب العدمية بل ان الالتزام بمبدأ الخصوصية التاريخية في حد ذاته يعنى الالتزام برؤية عامة للمجتمع والتاريخ .

٤ - لا يعنى انتقاء المفاهيم من نظريات مختلفة ضربا من ضروب التأليف النظري طالما أن المفهوم يوضع في صياغة مختلفة تماما ، وأكثر من

هذا فان ذلك الاجراء يحقق - في حد ذاته - ميزة هامة ترتبط بانتباه
فشل النظرية (أو النظريات) الاولى التى ارتبط بها مفهوم معين
(أو مجموعة من المفاهيم) فى تفسير جوانب معينة أو تعمدتها فى
اخفاء هذه الجوانب .

والسؤال الآن الى اى مدى نجحت النظريات التى عرضناها فى النصول
السابقة فى التوافق مع مبدأ الخصوصية التاريخية بهذا المعنى ؟

ثانيا : الخصوصية التاريخية والاتجاهات النظرية السابقة

فى ضوء الفهم السابق لمبدأ الخصوصية التاريخية ، يفترض أن
مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة لها خصائص مميزة تجعل ابنيته مختلفة
عن ابنية المجتمعات المتقدمة وذلك لاختلاف ظروف التطور الاقتصادى -
اجتماعى هنا وهناك . فضلا عن ذلك ، فان الأبنية المختلفة لمجتمعات العالم
الثالث تختلف بعضها عن البعض الآخر فى ناحيتين :

الاولى : التنوعيات التاريخية القائمة بين فترات تاريخية مختلفة
داخل المجتمع الواحد أو فى أنماط مختلفة من المجتمعات .

الثانى : التنوعيات بين مناطق ثقافية لها تاريخ متميز وثقافة متميزة .
فبالرغم من التشابه - على سبيل المثال - بين مجتمعات أمريكا
اللاتينية ومجتمعات جنوب شرق آسيا والمجتمعات العربية ،
الا أن لكل مجموعة من هذه المجتمعات خصائص بنائية ثقافية
ترجع الى خصوصية الخبرة التاريخية لكل مجموعة .

وغنى عن البيان انه لا يمكن - فى ضوء الخصوصية التاريخية - تقديم
تصورات قبلية عن اى من هذه التنوعيات الا فى ضوء رؤية واقعية - تاريخية
تأخذ فى اعتبارها كل المكونات البنائية فى المجتمع .

إذا اعتبرنا أن هذا هو المنطلق العام لرؤية مجتمعات العالم الثالث في ضوء الخصوصية التاريخية ، فالى أى حد اقتربت النظريات التى عرضنا لها فى الفصول السابقة من هذا التصور ؟ يتضح بآدى ذى بدء أن أيا من هذه النظريات لم يقترب من هذا التصور . فالاتجاهات الثلاثة التى عرضنا لها تكشف عن ثلاثة مستويات من الرد النظرى وثلاثة مستويات من التحليل المعيارى (أوبعبارة أخرى التطبيق الميكانيكى لمجموعة من الافكار على كل المجتمعات) .

١ - فالاتجاه الوظيفى - التعددى يرد البناء برمته الى التباين فى النسق القيمى . وفى التحليل المقارن الذى يقدمه هذا الاتجاه يظهر العالم الثالث « من الممالك الافريقية والتنظيمات القبلية ... الى النظم التى اصحابها قدر من التحديث فى بورما والهند » (٦) . وكأنه يخضع لنفس العملية من التحول . وفى هذه الحالة فان الاختلافات بين الأبنية الاجتماعية المختلفة ترد الى الاختلافات فى درجة تباين أنساقها القيمية وبالتالي تباين الانساق الأخرى فى المجتمع . والمحرك الأول لهذا التباين هو نشر القيم الحديثة من مركز العالم ، الأمر الذى يترتب عليه القول بأن عملية التحول والتغير لا بد وأن تسير وفق الخطوط التى سارت فيها المجتمعات الغربية . وفى ضوء هذا درست الأبنية الاجتماعية فى العالم الثالث بشكل يجعلها تتلاءم مع نموذج مثالى - نظرى وعملى - تم تطويره من خلال خبرة تاريخية مغايرة . وكانت النتيجة تحليلا ثنائيا مبسطا بين قيم حديثة وقيم تقليدية ، وبين صفوة جديدة تقليدية وهكذا .

وفى ضوء ذلك فان هذا الاتجاه يتجاهل أبسط قواعد الخصوصية

(٦) G. Almond, « Introduction : A Functional Approach to Comparative Politics » in Almond and Colman (eds.) Politics in Developing Areas, op. cit., p. 16.

التاريخية . فالمجتمعات بمستوياتها المختلفة لا تدرس في ضوء تاريخها الخاص ، بل أن هذا التاريخ لابد وأن يصبح صورة متكررة من تاريخ آخر (أعنى تاريخ الغرب) . هذا فضلا عن أن البحث الامبيريقى المعتمد على هذا الاتجاه يهمل اهمالا تاما الظروف التاريخية التى ادت الى ظهور مكونات البناء الاجتماعى بالشكل الذى هو عليه . ولا يعنى هذا أن المسائل التى يهتم هذا الاتجاه بدراستها غير قائمة : فمناصر الثقافة الغربية قد تخلت أكثر القرى انعزالا ، والتباين يعترى أجزاء كثيرة من البناء الاجتماعى ، والقوة تتركز فى أيدي فئة قليلة من الافراد . غير أن أسلوب تناول هذه المسائل لا يقدم تفسيراً لاثقا بها ، طالما أنه يتناولها منعزلة عن ظروف نشأتها التاريخية . ويدعوننا هذا الى القول بأن التعددية قائمة فى البناء الاجتماعى للمجتمع النامى أو المتخلف ، غير أن هذه التعددية يمكن أن تفهم بأسلوب آخر يبعدها عن التحليل المعيارى والنشائى . فاذا طرح أصحاب هذا الاتجاه السؤال الآتى : لماذا تعددية العناصر الثقافية فقط ، وما هو دور هذه العناصر فى عملية التخلف ، خاصة الثقافة الحديثة ؟ فانهم لن يستطيعوا الاجابة عليه . ذلك لان الاجابة عليه سوف تجعلهم يبحثون فى تعددية اشكال الانتاج وتعددية الطبقات ودور الطبقة البرجوازية فى نشر نمط خاص من القيم لايؤدى الى التقدم بقدر ما يؤدى الى التخلف . هنا يمكن فهم التعددية من منظور آخر ، وهنا تستطيع الخصوصية التاريخية أن تثرينا بنظرة أشمل .

٢ - ويقدم لنا الاتجاه الثانى مستوى آخر من الرد النظرى حيث يتم رد البناء الاجتماعى الى مشكلاته الثانوية ، أعنى مظاهر الانشقاق العرقى والانسلاى . كما ظهر التحليل فى شكل معيارى ظهرت فيه الدول للتقدمة على أنها نموذج مثالى يكشف عن أعلى مستويات التجانس العرقى . ويمكن لأصحاب هذا الاتجاه - كما يمكن لأصحاب الاتجاه السابق - الادعاء بأن خصوصية مجتمعات العالم الثالث تكمن فى نقص التجانس الثقافى والعرقى . غير أن هذا الادعاء يمكن تزييفه على أساسين : الأول : أن عدم التجانس

هذا قد لا يوجد أصلا في بعض المجتمعات إذا ما نظرنا إليها في ضوء تاريخها وليس في ضوء تاريخ المجتمعات الغربية ، والثاني أن هذه الخصوصية ليست تاريخية وإنما تفرض على التاريخ . والتحليل الذي يقدمه هذا الاتجاه لا يكشف عن أى تباين أو تنوع بين المجتمعات المختلفة بسبب أعمال ظروفها التاريخية . فلا يمكن التسليم مثلا بأن الصفة في كل مجتمعات العالم الثالث تتكون من جماعة عرقية متميزة (أقلية عرقية أو أغلبية ديموجرافية) ، فبعض مجتمعات العالم الثالث لا تعرف هذا الانقسام العرقي أصلا . كما لا يمكن القول - والأمر منسحب أيضا على الاتجاه التعددى السابق - بأن الصفة الجديدة المتعامة تعليميا غربيا هى التى ستحقق التكامل في هذه المجتمعات عندما تنمو كطبقة وسطى حيث تحل الانقسامات الطبقيّة محل الانقسامات العرقية . فالتعليم في مجتمعات العالم الثالث لا يجب أن يؤدى بالضرورة إلى نفس نتائج التعليم في المجتمعات الغربية لاختلاف ظروف نشأته . هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فإن التاريخ قد أثبت أن التعليم لا يؤدى إلى إلغاء الفروق السلالية ، وأن الأوربيين أنفسهم الذين يجب أن يتعلمهم أبناء العالم الثالث - من وجهة النظر التعددية - هم أشد دعاة الانقسام السلالي (جنوب افريقيا خير مثال على ذلك) .

والباحثون في العالم الثالث ممن يخلصون لهذا العالم وممن يدركون مدى خصوصيته لا تفوت عليهم النوايا الأيديولوجية الكامنة خلف مثل هذا الاتجاه ، والتي تتمثل في محاولة خلق مظاهر انشقاق غير موجودة في هذه المجتمعات ، أو تدعيم الانشقات القائمة بالفعل بحيث تظل هذه المجتمعات خريسة التفكك والصرلح العرقي ، الأمر الذى يساعد الدول الرأسمالية الكبرى على مزيد من السيطرة على هذه الدول الفقيرة واستنزاف ثرواتها . ويدعونا ذلك إلى رفض هذا الاتجاه رفضا . فلا يعقل أن نتبنى اتجاها - أو حتى نحاول الاستفادة منه - يدعو إلى الانقسام في الوقت الذى ننشد فيه نحن أبناء العالم الثالث تغييرا من القاب .

٣ - ويعد الاتجاه الثالث (اتجاه التبعية) أكثر الاتجاهات ادعاءً
 بقديم رؤية نظرية تبرز خصوصية المجتمعات التابعة وخصوصية التطور
 الذى مرت به . فلقد تم النظر الى هذه المجتمعات نظرة تاريخية . وفضلا
 عن ذلك فان أنصاره يذهبون الى أن اتخاذهم من العالم ككل وحدة للتحليل
 ونظرتهم الى تاريخ العالم على أنه تاريخ واحد لا يتنافى مع التحليل التاريخي
 الذى يبرز الخصوصية التاريخية على ما يذهب والشنتين . (٧) . وقد ذهب
 بوس سانتوس Dos Santos أيضا الى القول بأن فكرة التبعية تمكننا
 من النظر بجلاء الى الخصوصية التاريخية لتطور المجتمعات الرأسمالية
 المتقدمة وبالتالي الخصوصية التاريخية لتطور المجتمعات المتخلفة (٨) .
 ومن ناحية أخرى يعتقد أنصار اتجاه التبعية أن تحليلاتهم قد تجاوزت تحليلات
 الماركسية الفجة طالما أنها تقدم رؤية جديدة للتطور الرأسمالي في العالم
 الثالث .

والمحقق أن اتجاه التبعية قد نجح في إبراز بعض عناصر التطور الخاص
 لمجتمعات العالم الثالث والتي أهمها على الإطلاق خضوع هذه البلدان لسيطرة
 واستغلال الرأسمالية ، وهى خبرة تاريخية لم تعرفها المجتمعات الغربية .
 ولكن التفاصيل التحليلية التى يقدمها أنصار هذا الاتجاه تجعلهم يهملون
 التطورات الداخلية الخاصة التى تعرفت لها هذه المجتمعات . فلقد تم رد
 التطور الداخلى بزمته الى التطور الخارجى الرأسمالى ، وتم رد هذا الأخير
 الى عوامل اقتصادية بحتة . ولقد جنح بهم هذا الرد الى التركيز على تاريخ
 العالم المتقدم أكثر من تركيزهم على تاريخ العالم المتخلف ، مع إهمال عمليات

I. Wallerstein, « R.F.D., op. cit., p. 391 (٧)

Dos Santos, « The Crisis of Development Theory and the (٨)
 Problem of Dependence in Latin America », in : H.
 Brinstein (ed.) Under-development and Development,
 Penguin Books, 1973, p. 73.

التحرر من التبعية التى شهدها العالم المتخلف، والتى تضى على خصوصية
 مينة . وبهذا فاذا كانت نظرية التبعية قد حاولت بحق تجاوز التطبيق
 الميكانيكى للماركسية ، فانها قد أفرزت نظرية او رؤية ميكانيكية من نوع
 آخر . فقد انتهت الى قانون عام يتم اثباته بأى شكل من الأشكال ، ويطبق
 على كل المجتمعات فى كل انحاء العالم ، بل وعلى المجتمعات والوحدات الصغيرة
 داخل المجتمعات الكبيرة ، وأصبح كل باحث فى التبعية مقيدا منذ البداية
 بمجموعة من الفروض النظرية بحيث يتوصل فى النهاية الى اثبات واقع
 التبعية . فضلا عن ذلك فان الباحثين هنا لم يستطيعوا أن يتجاوزوا
 التعليل المياري ، فقد أصبح تاريخ العالم الرأسمالى المتقدم هو المقياس الذى
 من خلاله تتم دراسة التخلف فى أجزاء أخرى من العالم .

وكان من نتيجة ذلك كله أن فشلت هذه النظرية فى إبراز التباينات
 بين المجتمعات التى لها سمات تاريخية ثقافية متميزة ، وبين الفترات
 التاريخية داخل كل مجتمع . ورغم ذلك يبقى انظرية التبعية أنها قد لفتت
 الانتباه الى تأثير السيطرة الأجنبية على البناء الاجتماعى الداخلى وهى
 قضية لا يمكن اهمالها فى بحث خصوصية المجتمعات المتخلفة . فأحد سمات
 الخصوصية هذه ، والتى ربما تكون قد شهدتها معظم مجتمعات العالم الثالث،
 أن التطور الداخلى لم يتم بشكل طبيعى وتلقائى كما حدث فى المجتمعات
 الرأسمالية المتقدمة ، وانما خضع لظروف - بعضها خارجى - جعلت التطور
 يسير فى خطوط غير منتظمة وغير متراكمة الامر الذى ساهم فى احداث قدر
 كبير من التخلف .

ثالثا : الدراسات المصرية ونقطة البداية

اهتم الدارسون المصريون بإبراز الخصوصية التاريخية للمجتمع
 المصرى وتطوره عبر فتراته التاريخية . وينتمى الذين أشاروا الى خصوصية
 البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى أو بالأحرى خصوصية التطور فيه الى فروع
 عديدة من فروع المعرفة كالتاريخ والجغرافيا والاجتماع ، وتراوحت وجهات

نظروهم بين الانطباعات والصياغات العلمية المنظمة . ونكتفى هذا بالاشارة الى آراء بعض علماء الاجتماع .

ساهم أنور عبد الملك - بنائير مبكر من ابراهيم عامر - في تطوير مفهوم الخصوصية التاريخية وتطبيقه على المجتمع المصرى . وقد كتب فى أحد مقالاته الأخيرة مدافعا عن الخصوصية التاريخية يقول :

« ذهب الى غير رجعة عصر الاتجاهات النظرية الصارمة التى تقوم على الرد النظرى . أن ما نحتاجه اليوم سواء على مستوى التصور النظرى أو مستوى العمل السياسى هو أداة قادرة على (أ) تفسير الأسلوب الذى تتطور به المجتمعات أو أى منها وتستمر فى الوجود (وهو ما اقترحت أن نطلق عليه نمط الاستمرارية الاجتماعية (Pattern of Societal maintenance) (ب) على أن يتم ذلك فى ضوء مجموعة من العوامل المشتركة المؤكدة التى تناسب كل المجتمعات القومية أو أحدها والتى تؤثر ، بدرجات مختلفة ، على شكل هذه المجتمعات فى سياقها الجغرافى - التاريخى الخاص » (٩) .

ويكشف هذا النص عن تصور للنظرية بأنها يجب أن تفسر عموميات مجتمعات عديدة وخصوصيات مجتمعات محددة فى آن واحد . كما يكشف عن أسلوب تحقيق فهم الخصوصية التاريخية . غير أن هذا الأمر قد اتضح بـشكل أكثر جلاء فى أعمال أنور عبد الملك السابقة على هذا المقال . فقد ذهب فى إحدى دراساته السابقة الى تحديد الأسس التى يجب اتباعها عند الكشف عن خصوصية أى مجتمع وهى (١٠) :

(٩) A. Abdel-Malek, « The Concept of Specificity in Civilization and Culture », *Culturas*, Vol. V, No. 2, 1978, p. 175.

(١٠) A. Abdel Malek, « Sociology and Economic History : An Essay on Mediation », Paper presented to « Conference on Economic History of the Middle East » School of Oriental and African Studies, London, 4-6 July, 1972.

(أ) دراسة سياق التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية والتوصل من دراستها الى نواة مركزية يتجمع حولها التراث التاريخي للمجتمع ،
أي الخصوصية التاريخية له .

(ب) فهم هذه النواة على أنها عامل استمرار وتغير في نفس الوقت .
(ج) يمكن للتغيرات التي تحدث في الاطار السياسي للمجتمع أن تؤثر على النواة نفسها . وإذا ما استمرت هذه التغيرات رلاقت قبولاً شعبياً فإن نواة الخصوصية التاريخية يمكن أن تتغير ببطء .

ولم يشر عبد الملك في صياغته الحديثة للمفهوم الى النواة ، غير أنه خدمها في مفهوم جديد هو « نمط الاستمرارية الاجتماعية » . فكل مجتمع يشكل أسنمراره (إعادة إنتاجه) من خلال نمط مميز أو نواة متميزة تضمني تأثيرها على البناء الاجتماعي ، ولا تتغير الا اذا حدثت تغيرات جهرية في هذا البناء . ولقد طبق عبد الملك هذا التصور على المجتمع المصري في دراسات عديدة (١١) . واستنتج من هذه الدراسات أن النواة التي تطور (حولها) المجتمع المصري تتبدى في المركزية المفرطة Over-centralization للقوة السياسية والاقتصادية . فمنذ القدم تمتلك الدولة الأرض وتركز في أيديها كل مظاهر القوة ، ومن ثم فإن تاريخ مصر قد تشكل حول هذه المركزية المفرطة التي غرضتها طبيعة الأرض ونظام الرى وطبيعة السلطة . ورغم دخول الاقتصاد

(١١) أهم هذه الدراسات :

— أنور عبد الملك ، **المجتمع المصري والجيش** ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٤ . ونشر هذا الكتاب بالفرنسية عام ١٩٦٢ وترجم الى الانجليزية عام ١٩٦٨ .

Abdel Malek, « Nasserism and Socialism », **Socialist Register**, 1964, pp. 38-55, «The Crisis in Nasser's Egypt », **N.L.R.**, Nos. 41-46, 1967, pp. 67-80.

الرأسمالى الى المجتمع المصرى الا أن ذلك لم يبلغ السيطرة المركزية ، وحتى
التغيرات الأخيرة التى أحدثتها ثورة ١٩٥٢ لم تؤد الى تغيير هذه النواة
الأساسية للبناء الاجتماعى . ووصف عبد الملك الاقتصاد الذى ظهر خلال
فترة الخمسينات والستينات (١٢) بأنه خليط من الاقتصاد الرأسمالى
ورأسمالية الدولة . وهى تركيبة اجتماعية اثر وجودها على تغير التركيب
الطبقي فبدأت البرجوازية فى التقلص ، وظهرت كادرات جديدة من الضباط
والخبراء والديرين والمنظمين - حدث بينها قدر كبير من التضامن والتكامل
بحيث شكلت « صفوة قوة جديدة ، New Power Elite ، فرضت نفسها
على البيروقراطية ، وحاولت أن تخلق ضربا من التكامل الأيديولوجى ، فكانت
النتيجة فرض السلطة المركزية التى لا تختلف كثيرا عن المركزية الهرمية
المصرية التى ظهرت فى عصور قديمة .

والمشكلة الرئيسية التى تظهر من صياغة أنور عبد الملك وتحليله
الامبيريقى أن فكرة المركزية المفرطة قد تمت صياغتها بشكل قبلى *apriori*
ونتم تحليل البناء الاجتماعى من خلال الاعتقاد بأنها عنصر دائم فيه .
والسؤال الحاسم الذى يطرح نفسه : هل المركزية المفرطة لها صفة الحتمية
بحيث تفهم على هذا النحو ؟ أم أن المركزية - ان وجدت - ناتجة عن البناء
الاجتماعى ؟ الاجابة على هذا السؤال تكشف عن تناقض فى التحليل الذى
يقدمه أنور عبد الملك . فهو يقرر صراحة أن التركيب الاجتماعى هو الذى
يحدد نمط الاستثمار أو النواة . بمعنى - اذا طبقنا ذلك على المجتمع المصرى -
أن المركزية كنمط استمرار ناتجة عن البناء الاجتماعى . غير ان التحليل الفعلى
لا يكشف عن هذه العلاقة بين البناء الاجتماعى ونمط استمراره ، وانما يوحي

(١٢) يميز عبد الملك هنا بين ثلاث مراحل : مرحلة خلق النظام القومى الجديد
(١٩٥٢ - ١٩٥٦) ، مرحلة التحالف بين البرجوازية والسلطة
العسكرية (١٩٥٦ - ١٩٦١) ، وأخيرا مرحلة التخطيط الاقتصادى
(١٩٦١ - ١٩٧٠) .

بأن المركزية هي التي تحدد البناء الاجتماعي ، واطاره العام . ويعنى هذا أن البناء الاجتماعي يتم رده الى المركزية ، بل ان المركزية نفسها يتم ردها الى ظروف جغرافية . وفي كلا الحالين يظهر ضرب من الحتمية : الحتمية السياسية والحتمية الجغرافية .

واذا ما بدأنا من افتراض وجود المركزية فان التحليل لن يستطيع أن يتجاوز أسلوب التحليل الثنائي . ذلك أن أنصار التحليل الثنائي يبدعون من نفس المسلمة فيفترضون مركزية في السلطة تؤثر على الشكل الذي ينظم حوله البناء الاجتماعي ونمط التغير الذي يطرا على مكوناته البنائية . ولقد اتضح مثل هذا النوع من التحليل مطبقا على المجتمع المصري من خلال أعمال جبرائيل بير G. Bear الذي اتخذ من مركزية السلطة وتحكمها في الأرض وملكيتهما لها لفترات طويلة مدخلا الى دراسة المجتمع (١٣) . ويذهب بير الى أن المركزية تؤثر على الطريقة التي يعمل بها البناء الاجتماعي ويتغير . فقد أدت الى دمج الوحدات الاجتماعية التقليدية في البناء القومي ومن ثم التحلل التدريجي لهذه الوحدات (استقرار البدو ، تفكك مجتمع القرية - نشأة الاحياء المفتوحة في المدن) (١٤) . كما انها منعت ظهور طرق أخرى لتحقيق التكامل كالمجالس البادية والطبقات البرجوازية الحضرية . فقد تعطل ظهور المجالس البلدية لفترة طويلة ، كما لم تظهر طبقة اجتماعية مصرية تتركز في المدن وتعمل على تنمية الاقتصاد الحضري ، واذا ظهرت مثل هذه الطبقة فانها

(١٣) افرد بير دراسة خاصة عن ملكية الأرض في مصر الحديثة ، موضحا فيها بالتفصيل كيف انتقلت هذه الملكية من الدولة الى الافراد . انظر :
G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt,
1800-1950, Oxford University Press, London, 1962.

(١٤) تبدو الدولة هنا وكأنها اداة تحديثية تخلق قدرا من التباين في المجتمع ككل .

تتكون من الأُمليات الأجنبية (١٥) • ومع هذا التأثير المضاف للمركزية ، إلا أن هناك بعض العناصر التكاملية القديمة التي ما تزال تؤدي نفس الوظائف • ومن أهم هذه العناصر القرابة والدين • فما تزال الحياة الاجتماعية تتمركز حول الأسرة ، وما يزال الدين هو العامل الحاسم في تشكيل وعى الجماعة (بالرغم من أن الدولة قد زعزت مكانة علماء الدين) • ولقد ترتب على ذلك حدوث هوة بين تطور الجهاز الإداري والمستقرات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى من البناء الاجتماعي ، وبين المستويات الثقافية والتعليمية التي تخطفت كثيرا بحيث تقف عقبة كئودا أمام تطبيق سياسات الصفوة العسكرية (مثل سياسة تنظيم الأسرة وسياسة الإصلاح الزراعى) • كما ظهرت فجوة من نوع آخر بين الصفوة الجديدة من المثقفين والبيروقراطيين وضباط الجيش وبين الطبقات الدنيا فى الرفىة والحضر • فضلا عن هذا فإن هذه الصفوة الجديدة قد فشلت فى أن تلعب دورا تكامليا فى المجتمع يماثل الدور الذى لعبته الصفوة القديمة التى انحدرت منها (رجال الدين) • وأدت كل هذه الظروف

(١٥) G. Baer, « Basic Factors affecting Social Structure, Tensions and Change in Modern Egyptian Society », in : Nilson (ed.) Society and Political Structure in the Arab World, Humanties Press, New York, 1973.

وذهب بير هنا الى رفض القول بأن طبقة وسطى جديدة قد ظهرت فى مجتمعات الشرق الأوسط ، وإذا كانت قد ظهرت متمثلة فى المعلمين وضباط الجيش ، فإنها انحدرت من الطبقة القديمة وأخذت دورها وشكلها ، ومن ثم فإنها لم تكن بحال طبقة جديدة •

ولقد حلل بير بعض النقاط التى يثيرها تحليله هنا بالتفصيل فى كتابه
الآتى :

ج • بير ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال، مكتبة الحرية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٦ •

الى خلق قدر كبير من اللامبالاة والعداء للسلطة وعدم القدرة على المبادرة والتنظيم التعاوني .

ويكشف تحليل بير هنا - وهو تحليل تبرز فيه الثنائية بشكل حاد - عن أن فكرة المركزية المفرطة يمكن أن تنتهى الى تحليل ثنائى اذا ما تم افتراضها بشكل قبلى . حقيقة أن المركزية قد تكون موجودة كأحد مكونات البناء الاجتماعى ، غير أن افتراض وجودها يجب أن يتم من خلال تحليل البناء الاجتماعى ذاته والمؤثرات الداخلية والخارجية التى قد شكلته ، والتى قد تكون إحدى نتائجها وجود مركزية فى السلطة . وإذا لم يحقق التديل هذا الشرط سوف تظهر المركزية المفرطة وكأنها فى فراغ طالما ان وجودها لا يعكس تناقضات البناء الاجتماعى . فضلا عن ذلك ، فإن الخصوصية التاريخية ليست بالضرورة خصوصية جغرافية ، والا تحولت الى ضرب من ضروب الانمرکز حول السلالة . ان جوهر الخصوصية التاريخية هو ادراك الخصوصية فى اطار الكلية ، وادراك التنوعات الداخلية داخل الكل بحيث لا يبدو التاريخ وكأنه زمن مستمر . كما أن الخصوصية التاريخية لا تعنى التحليل الجشطالطى الذى يحاول البحث عن سمة عامة يتركز حولها البناء الثقافى . وهذا ما ظهر الى حد بعيد فى تحليل أنور عبد الملك . ولكن بالرغم من كل أوجه النقد هذه ، فإن الصياغة التى قدمها أنور عبد الملك تبعد مفيدة لما على طريق بحثنا نحو الاقتراب من صياغة افتراضية لمكونات البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى . وتكمن الفائدة التى تقدمها لنا فى أنها تلفت انتباهنا الى ضرورة البحث عن صياغة جديدة لفكرة المركزية ان وجدت ، فضلا عن أنها من أول الاسهامات التى أبرزت فكرة الخصوصية التاريخية وبالتالي لفتت انظار الباحثين الى أهميتها .

وقد نظر محمود حسين الى خصوصية التحول فى المجتمع المصرى من منظور آخر : فهى تكمن فى الطابع التحولى الذى يميز البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى . وينتقد محمود حسين الباحثين الذين يحاولون تقديم

أطر ثنائية مجردة ، مهملين بذلك امكانية وجود نسق يتسم بالتحول غير المتساوق من النمط الاقطاعى الى النمط الرأسمالى . ويذهب حسين الى ان واقع المجتمع المصرى يكشف عن هذا النسق المتحول ، وان كانت الظروف التى تعرض لها قد أدت الى تعويق التحول الطبيعى لهذا البناء واجهاضه (١٦) . والسبب وراء هذا التعويق هو عدم تحول ملاك الأرض الى طبقة برجوازية من جراء خضوع البناء كله لنظام السوق العالمية . وقد ترتب على هذا النمو المعوق ان ظهرت داخل البناء الاجتماعى مجموعة من مظاهر التفكك والتناقض . فقد ظهر تناقض بين التطور الرأسمالى فى المدن وبين الأبنية الأيديولوجية والسياسية قبل الرأسمالية (المتبقية من فترة ما قبل الرأسمالية) والتى ظلت هذا التطور . وأدى هذا بشكل عام الى تناقض بين الأساس الاقتصادى المتحول والبناء الفوقى التقليدى المتحجر . وظهر تناقض ثالث بين العاصمة حيث يتركز النشاط الاقتصادى والقوة السياسية ، وبين الاقاليم التى تتكون من قرى وبلدان منعزلة تعيش فى اطارها الضيق . وتخضع لتحكم وسيطرة العاصمة (١٧) .

ويمكن أن نميز ثلاثة عناصر فى وجهة نظر محمود حسين :

(أ) يتميز البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى على المستوى الاقتصادى بأنه بناء تحول يتسم التحول فيه بعدم التساوق ومن ثم الاعاقة .

(ب) يرتبط هذا التحول وما يعترضه من عقبات ، بعناية النظام الرأسمالى .

M. Hussen, *Class Conflict in Egypt 1946-1970*, Montly (١٦)
Review Press, New York and London, 1973, first published in Paris, 1969, p. 19.

Ibid., p. 35. (١٧)

(ج) يفهم البناء الفوقى - فى شكله التقليدى - على أنه معوق لعملية

• التحول

وفى اعتقادى أن قصور هذه الوجهة من النظر يكمن فى هذه النقطة الأخيرة • فلم يقدم حسين فى دراسته تحليلا للجوانب المختلفة للبناء الفوقى وكيف تساهم فى خلق مظاهر التناقض هذه ، وكيف تتناقض مع البناء الأساسى للمجتمع • ومن ناحية أخرى فقد نظر الى العلاقة بين الاشكال التقليدية للبناء الفوقى والاشكال الحديثة للبناء التحتى نظرة تبدو ثنائية الى حد كبير • فلدينا هنا مقابلة بين جوانب حديثة (اقتصادية أساسا) وجوانب تقليدية (ثقافية أساسا) • ولا توجد هنا إشارة الى الجوانب الحديثة من البناء الفوقى الثقافى وما اذا كانت تعمل على تطوير الجوانب الاقتصادية أم أنها تعوقها عن التطور مثلها مثل العناصر التقليدية • وبالرغم من هذا النقده فإن هذه الصياغة قد لفتت أنظارنا الى أهمية تحليل البناء الفوقى وما يثيره من تناقضات داخل البناء الاجتماعى ككل ، وما يترتب على ذلك من آثار •

ولقد طور محمد الجوهري فهم الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى فى ضوء فكرة التحول هذه ، متجاوزا الى حد بعيد الوقوع فى براثن الثنائية التى اكتنفت معالجة محمود حسين • ففى محاولة البحث عن صياغة افتراضية لدراسة الطبقات فى مصر أكد محمد الجوهري (١٨) ضرورة التساطع بموقف نظرى واضح عند دراسة البناء الطبقي بحيث « يهديه هذا الموقف ويرشده

(١٨) محمد الجوهري ، مقدمة فى علم اجتماع التنمية ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، الفصل الثانى عشر والخامس عشر •

ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذى يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة فى دراسة المجتمع « (١٩) » . غير أن تحديد هذا الموقف يتطلب نقد هذه النظريات السابقة . ولقد أدى النقد الذى قدمه الى رفض النظرية الوظيفية فى دراسة الطبقات وكذلك رفض الماركسية الفجة التى تتصور وجود طبقتين لا ثالث لهما فى المجتمع . ومن الطبيعى أن يؤدى به هذا النقد الى تأكيد خصوصية التطور فى المجتمع المصرى التى نتمكن - من خلالها فقط - من تطوير الاطار النظرى الذى نسترشد به فى الدراسة من حيث أننا « لا نستطيع أن نتقبل أيأ من التصنيفات التى وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا المصرى » (٢٠) .

وجوه هذه الخصوصية أن المجتمع المصرى مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فهو لم يعرف الاقطاع بشكله الكلاسيكى ولم يعرف بعد مرحلة الرأسمالية الكاملة ، كما أنه قد عرف بجانب ذلك شكلا من أشكال التخطيط الاشتراكى أو رأسمالية الدولة بحيث أدى ذلك الى وجود أشكال متجاوزة للانتاج ، بعضها رواسب من أشكال قديمة وبعضها حديث مهجن ، وتتداخل هذه الأشكال المتعددة وتوجد بجانب بعضها البعض . ويترتب على وجودها بهذا الشكل بناء طبقي متنوع ، حيث تتنوع الطبقات الرئيسية فى المجتمع المصرى بتنوع أشكال الانتاج السائدة .

والجديد فى هذه الصياغة أنها تجاوزت التحليل الثنائى الذى قد يقع فيه دعاة الخصوصية التاريخية على ما رأينا من قبل ، فلم تؤكد سمة عامة توحى بوجود زمن مستمر ، كما لم تؤكد وجود أشكال اقتصادية حديثة فى مقابل « رواسب أيديولوجية تقليدية » . أو حتى التصادم بين أشكال اقتصادية قديمة وحديثة، بل أكدت تجاوز هذه الأشكال فى تكوين اجتماعى واحد .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

وبناء على هذا فان تصوري عن الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى سوف يقوم على هذه الصياغة التى قدمها محمد الجوهري ، محاولا أن أطورها لتضم مكونات أخرى للبناء الاجتماعى غير أشكال الإنتاج والبناء الطبقي ، ولتلقى الضوء على العلاقات بين هذه المكونات ، والتناقضات التى يفرزها البناء الاجتماعى ، والمؤثرات التى تشكله على نحو معين . وسوف اخصص الفقرة القادمة لعرض النموذج النظرى الذى يشتمل على هذا التطوير .

رابعاً : البناء الاجتماعى - السياسى للمجتمع المصرى : نموذج افتراضى

نفترض بادئ ذي بدء أن فهم البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى خصوصيته التاريخية لا يعنى دراسة هذا المجتمع فى معزل عن المؤثرات المحيطة ، سواء أكانت عالمية أم ناتجة من تفاعل مباشر مع مجتمعات محيطة . فمثل هذه المؤثرات تترك تأثيرها على الطريقة التى يتشكل بها البناء الاجتماعى على ما سنرى بعد قليل . كما نفترض أيضاً أن المجتمع المصرى قد يتشابه مع مجتمعات أخرى فى العالم الثالث ، غير أن أكثر المجتمعات شبيهاً به - على ما أتوقع - هى تلك المجتمعات التى يقع المجتمع المصرى فى نطاقها الثقافى والحضارى وأعنى المجتمعات العربية بخاصة والإسلامية بعامة . وتجدر الإشارة الى أن الصياغة التى نقدمها فى هذه الفقرة تنطبق على البناء الاجتماعى لمصر الحديثة والمعاصر بصفة عامة ودون التركيز على فترات تاريخية معينة ، وإن كان تنوع الفترات التاريخية مفترضاً ومتضمناً فيها على ما سنرى ، فضلاً عن أن الصياغة سوف تقدم بشكل أقرب الى التجريد النظرى ، على أن تتجه المادة الامبيريقية (التاريخية والميدانية) فى هذه الدراسة ودراسات أخرى لاحقة (من حيث أن هذه الدراسة لا تهتم إلا بجزئية تتصل بجماعات الصفوة فى الريف) الى الكشف عن تفصيلاته الدقيقة .

ويتجه الاهتمام الآن الى الكشف عن العناصر المكونة لهذا النموذج الافتراضى (٢١) :

١ - من أهم خصوصيات التطور فى المجتمع المصرى أن التغيرات الحاسمة فى بنائه الاجتماعى لم تتم بشكل تلقائى ، بمعنى التحول التدريجى التلقائى ، وانما كانت تتم اما كرد فعل لمؤثرات خارجية تؤثر بشكل مباشر على القرارات الداخلية التى تمس الاقتصاد والبناء الثقافى والسياسى ، أو كرد فعل للقرارات السياسية الداخلية التى يصدرها الحكام بشأن ادخال اصلاحات أو تغييرات أو تحت ضغوط ازمات سياسية واقتصادية . ولقد ترتب على هذه الخاصية أن اتخذ التطور شكل « الاضافة المصطنعة » لنظم لا تقضى على النظم القائمة بالفعل حتى وإن أحدثت بداخلها بعض التناقضات ، وذلك بدلا من أن يتخذ شكل التطور التلقائى النابع من قلب النظام القائم ذاته . والنتيجة الحتمية لهذا النوع من التطور هى ظهور ما يسمى بالتطور غير المتساوى Uneven . ولا يشير عدم التساوى هنا الى شكل من أشكال الثنائية بين نظم قديمة وأخرى حديثة ، وانما يشير الى مجرد عملية تؤدي الى تداخل عناصر مع عناصر أخرى وتجاوز عناصر مع عناصر أخرى ، وتفوق عناصر على عناصر أخرى ، وتناقض عناصر مع عناصر أخرى .

٢ - ويترتب على هذا أن يصبح البناء الاجتماعى متبهما بالتعدد والتعددية ليست تعددية وظيفية بمعنى وجود تباين بنائى وظيفى يؤدي الى تحول المجتمع نحو مزيد من الاجماع على القيم ومزيد من توزيع

(٢١) لم تتم صياغة هذا النموذج - كما اشرنا فى مقدمة هذه الدراسة - بشكل قبلى كما قد يتبدى للقارئ للوهلة الاولى ، وانما تمت صياغته بعد الفحص النقدي للنظريات السابقة والتي تضمنها هذا الباب من الدراسة ، وقراءة العديد من الدراسات التاريخية والامبيريقية عن المجتمع المصرى والتي اشرت الى بعض منها وسوف أسير الى البعض الآخر فى الدراسة التاريخية اللاحقة .

القوة (٢٢) • ولكن التعددية هنا تشير الى تجاور وتداخل وتناقض المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى وهى : أشكال الانتاج ، والطبقات ، والأنماط الثقافية ، والأيدولوجيات فالبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى يتميز بوجود :

(١) أشكال متعددة للانتاج يظهر بينها قدر كبير من التداخل أو التمفصل disarticulation • ويتميز كل شكل من أشكال الانتاج هذه بان له سمات خاصة تميزه عن النمط المثالى المتعارف عليه من خلال الخبرة الأوروبية • فالانتفاع والنمط الخراجى والرأسمالية كل له سمات خاصة ، كما ان علاقة أى منها بالأشكال الأخرى والاسلوب الذى يتحول به ، له خصوصيته المميزة • ولم توجد هذه الأشكال بشكل تدرجى يؤدى كل منها الى الآخر ، ذلك لأن ظهور أى شكل منها لا يلغى الشكل و الأشكال السابقة عليه بل يعتبر استمرارا له (لها) من حيث أن التغير يأخذ شكل « الاضافة المصطنعة » على ما نوهت • والمتتبع لتاريخ مصر الحديث يستطيع أن يكتشف بوضوح جوهر هذه التعددية ، وجوهر الخصوصية المرتبطة بمكوناتها • فقبل ظهور الرأسمالية عرفت مصر شكلا متميزا من الاقطاع تمفصل مع شكل متميز من النمط الخراجى تحكمهما ظروف بنائية خاصة • وعندما بدأ التحول الرأسمالى ، بدأ مرتبطا بالتحول فى شكل استغلال الأرض ولم يرتبط بالتحول الصناعى • وخضع النمط الرأسمالى نفسه لبعض التغيرات عندما تدخلت الدولة بشكل

(٢٢) سوف يتضح من خلال هذا العرض أن التعددية بالفهم المطروح هنا تؤدى الى عكس ما يتوقع الوظيفيون ، فكلما تطور البناء أصبحت عملية الاجماع على القيم شبه مستحيلة ، وتركزت القوة •

أكثر فعالية في توجيهه • ولم تنقضى هذه التحولات الرأسمالية
نهائيا على علاقة الفلاحين بالدولة التي حتمها ظروف الانتاج
الخارجي ، أو بعض العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية التي
ارتبطت بالاقطاع •

ومن الطبيعي ألا تؤدي هذه العملية - على المستوى الاقتصادي - إلى
تنمية أو تطور حقيقي ، بل من المرجح أن تؤدي إلى تخلف • ويقصد بالتخلف
هنا الركود وفقدان القدرة الداخلية على تحقيق تنمية حقيقية ، ويتجنى ذلك
في بعض المظاهر (٢٢) : (أ) انخفاض مستوى الانتاجية ، (ب) النمو
البطيء للدخل القومي ، (ج) سوء توزيع الدخل القومي ، (د) عدم تطور
الصناعة ، (هـ) تدهور الزراعة وانخفاض إنتاجيتها ، (و) عدم وجود
فراكم رأسمالي في الداخل •

(ب) طبقات وشرائح اجتماعية متعددة • ويترتب هذا المستوى من
التعددية على المستوى السابق مباشرة • فإذا كان نمط الانتاج
الجديد لا يقتضي نهائيا على النمط القائم بالفعل ، فإن معنى
ذلك أن إضافة شكل انتاجي جديد تؤدي إلى ظهور طبقة جديدة
قد تستمد بعض أصولها من الطبقات القائمة بالفعل ، ولكنها
تضيف عنصرا طبقيًا جديدًا على أي حال • فقبل دخول الرأسمالية
إلى مصر كان السكان ينقسمون إلى طبقتين : طبقة ارسنقراطية
ذات جناحين : جناح حاكم وجناح يقطن في الأقاليم ويسيطر عليها
مؤديا الخراج إلى الجناح الحاكم ، وطبقة من الفلاحين دافعي
الضرائب ومن أصحاب الحرف في المدن • وأدى التطور الرأسمالي

(٢٣) مؤشرات التخلف هذه مأخوذة من المصدر التالي :

محمد الجوهري ، مقدمة في علم اجتماع التنمية ، مرجع سابق ،
ص ص ٢٩ - ٤٤ •

الى ظهور طبقة برجوازية تضم شرائح من الرأسماليين الزراعيين انضمت اليها بعد ذلك شرائح من الرأسماليين الصناعيين والتجارين . وتحللت جماعات الفلاحين - على اثر هذا التحول الرأسمالى - الى بروليتاريا زراعية وصناعية وطبقة من صغار ومتوسطى الملاك . ومع ظهور تدخل الدولة فى مسار الرأسمالية وتنفيذها لسياسة تعظيمية واسعة النطاق ظهرت طبقة وسطى من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والمهنيين والمثقفين . ولقد أدى نمو السكان وتفتت الارض الزراعية الى أن تندفع جماهير غفيرة من سكان الريف للعمل بالمدينة فى الأعمال الطفيلية مكونة بذلك بروليتاريا حضرية . ولقد بدأت الطبقة التى تكونت على اثر تحكم الدولة المتزايد فى عمىقتى الانتاج والتوزيع ، بدأت فى التحلل من جديد على اثر التغيرات الليبرالية التى طرأت على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة ومنذ بداية السبعينيات . وكان من نتيجة هذا التطور ظهور بناء طبقى غير متجانس يتسم بحراك اجتماعى سريع وتداخل شديد فى الأصول الطبقية .

د ج X ويمكن المصدر الثالث للتعددية فى وجود أشكال متعددة للقيم يتداخل بعضها مع البعض الآخر ، ويتناقض بعضها مع البعض الآخر ، ويسيطر بعضها على البعض الآخر . ولا تفهم تعددية القيم هنا من منظور وظيفى بل تفهم من منظور مخالف تماما . مزاووف التطور الخاص الذى مربها المجتمع المصرى - وربما كل مجتمع مختلف - قد أحدثت تناقضات فى البناء القيمى الأساسى للمجتمع وأدخلت عليه نسقا من القيم ، أعنى الثقافة الحديثة المشووعة ، ساهمت فى تخلفه . وأمىل الى أن انطلق هنا من وجهة نظر كارل بولانى Karl Polanyi الذى ذهب - فى هجومه على التركيز على العوامل الاقتصادية وحدها فى دراسة

تأثير الامبريالية - الى القول بأن السبب الرئيسى فى تحطيم المجتمعات المهورة ليس سبباً اقتصادياً ، وإنما هو التفكك الذى أصاب البيئة الثقافية للمجتمعات التى وقعت ضحية للاستعمار . حقيقة أن العملية الاقتصادية قد كانت بمثابة أداة هذا التحطيم ، أما السبب المباشر فيه فيمكن فى الشرح الذى أصاب الوجود الاجتماعى للأفراد الذين يعيشون فى هذه المجتمعات والذى ترتب عليه فقدانهم احترام الذات وتزعزع المثل العليا عندهم (٢٤) .

ويكاد المرء يجزم بالقول بأن إحدى الخصوصيات التى تميز المجتمع المصرى - ومجتمعات أخرى كثيرة فى العالم الثالث - هى وجود تراث ثقافى وحضارى طويل قبل أن يعرف هذا المجتمع مظاهر الثقافة الحديثة . ومن الطبيعى أن يضرب هذا التراث الثقافى بجذوره فى نفوس الافراد ، ومن غير المتوقع أن تختفى مظاهر هذا التراث الثقافى أمام غزو الثقافة الحديثة . غير أن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد . فنقل الثقافة الغربية المزعوم لم يؤد إلى نقل هذه الثقافة فى جوهرها (وأعنى العلمانية والعلمية والرشد) ، وان انتقل هذا الجوهر ، فانه لم يتعد ثبات محدودة جداً من المثنيين والعلماء . وأما الذى انتقل بالفعل وأثر على أكثر القطاعات وأبعد القرى فهى تلك الثقافة الغربية المشوهة والممسوخة المتصلة بالاستهلاك والمظهرية ، بل أن هذه الأشياء قد تم تفسيرها واستخدامها بطريقة عمقت تشوهاها . ويتصل نقل هذه القيم المشوهة بتاريخ المجتمع وطابع التطور المتميز الذى مر به . فلم

K. Polanyi, *Origins of Our Time : The Great Transformation*, Victor Gollancz LTD., London, 1945, First published 1944., p. 159. (٢٤)

وتكمن أهمية وجهة نظر بولانى فى أنها تلفت نظرنا الى أهمية الدور الذى تلعبه القيم الحديثة فى خلق التناقضات ومظاهر التفكك التى تؤدى بالمجتمع المستقبل لهذه القيم الى التحطيم .

تكن الدول الاستعمارية جادة في نقل قيمها وثقافتها الحديثة ، ولم تسمح بنقل هذه القيم الا بالقدر الذى يساعد على عملية نقل الفائض الى مركز العالم الراسمالى . كما ان الذى قام بدور ناقل هذه الثقافة الحديثة هم البرجوازية ، ومن المحقق ان البرجوازية لا تعيد استخدام نصيبها من الفائض بشكل راسمالى ، بل تستخدمه في المحافظة على « أنماط استهلاكية مظهرية أو ترفية » (٢٥) . وفي هذه الحالة ، فان الثقافة الحديثة التى تنتقل من هذه الطبقة الى بقية فئات المجتمع ان تكون ثقافة « الرشد والعلمية والعلمانية » ، وانما ستكون أساسا من هذه الانماط الاستهلاكية الترفية والمظهرية .

ولقد أدى هذا النمط من الثقافة الحديثة الى احداث تناقض في الثقافة الأصلية ، وأصبح التناقض بها يعكس عند بعض الناس ازدياداً واحتقاراً وتفكراً للثقافة الأصلية ، رغم انها قائمة هناك في اتجاهاتهم وأسلوب تفكيرهم (٢٦) ، أو حينما الى ثقافة الماضى ، أو نقدا لهذا النمط من الثقافة الحديثة مع عدم القدرة على التخلص منها أو تغييرها . ولقد أدت ظروف التطور هذه الى ما أميل الى تسميته بتضخم أو نشوء overdevelopment البناء الفوقى (٢٧) .

والمقصود بالتضخم هنا انحراف مسار المستويات الثقافية وخاصة الحديثة عن جادة الصواب بحيث تختل لدى الناس معايير الصواب والخطأ

-
- (٢٥) محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
(٢٦) لا يظهر هنا فصل ثنائى بين القيم الحديثة والقيم التقليدية ، فكل الناس تقليديون بدرجات ومحدثون بدرجات اذا سلمنا بتعددية القيم ، ومن الممكن أن تكشف دراسة مستقلة عن أن أكثر الناس حملا لهذا النمط من القيم الحديثة هم أكثر الناس تقليدية في أسلوب تفكيرهم .
(٢٧) استخدم حمزة علوى هذا المصطلح ، غير أنه قصره على بناء الدولة فقط دون البناء الفوقى عامة .

» يصبح الخطأ صوابا والصواب خطأ « ، ومعايير التقييم (تصبح المظهرية والفهلوة مستوى للتقييم أرقى من العمل والانجاز) ، ومعايير الالتزام (يصبح كسر القوانين وانتمس من المسؤولية مظهرا شائعا للسلوك) ، والمثل العليا (أصبحت المثل العليا مرتبطة بفكرة « النجومية » وتحقيق الغاية دون الاهتمام بنوعية الوسائل) . وهناك مظاهر أخرى لتضخم ترتبط بالأيديولوجيات والقوانين والبناء السياسى سوف أشير إليها فيما بعد .

(د) ويؤدى تعدد التقييم وتطورها بهذا الشكل الى تعدد الأيديولوجيات وعدم وضوحها وتحددها أو تضخمها في بعض الأحيان : فهناك الأيديولوجيات المثيرة بتراث ما قبل الاسلام (خاصة الفرعونى منه) ، وهناك الأيديولوجيات الاسلامية ، وهناك الأيديولوجيات العلمانية ، وهناك المواقف التوفيقية العديدة . وتجدر الإشارة الى أن الناس مختلفون في درجات حملهم للايديولوجية وفي درجة وضوح الأيديولوجية أو تشوهها . فالمثقفون والصفوة الحاكمة ورجال الدين تتضح عندهم الرؤى الأيديولوجية وإن كانت لاتتطور من مظاهر تضخم وتشويه (٢٨) . أما المتعلمون فإن الرؤى الأيديولوجية تتداخل عندهم بشكل لافت للنظر ، وتبدو في مجموعها غامضة باهتة ، وتتغير بتغير المواقف والمؤثرات الخارجية ، والحراك الاجتماعى المصاعد . أما الجماهير العظمى

(٢٨) من مظاهر التشويه والتضخم هنا التناقض الواضح بين الادعاء الأيديولوجى وتقلب المواقف الفعلية ، والفهم الخاطىء للايديولوجية . والتعصب الشديد لها ، ورفض الإنكار الأخرى رفضا تاما . ولقد أشار محمود العودى - فيما يختص بفئة المثقفين - الى الانفصال عن الأصول الطبقية « والبحث عن مواضع انتماء كامل داخل الطبقات الاقطاعية والبرجوازية المسيطرة » . انظر حمود العودى ، المثقفون في البلدان النامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٣ .

من السكان فإن الرؤية الأيديولوجية تكاد تنعدم عندهم ، وهم لا يكادون يعرفون أيديولوجية إلا الاسلام مرتبطا بالكثير من الخرافات . ولا شك أن هذا الموقف الأيديولوجي غير المحدد بالنسبة لهذه الفئة والفئة السابقة عليها يرجع الى خضوعهم المستمر لسيطرة أجهزة الاعلام التي تنقل لهم ما ترغب الصفوة الحاكمة في أن يعرفوه . (٢٩) ، الأمر الذي ينتهي الى قدر كبير من الرعي الزائف عند هذه الفئات .

٣ - وتتداخل كل هذه العناصر المتعددة بعضها مع البعض الآخر ويؤدي تداخلها وتمفصلها بهذا الشكل الى أشكال عديدة من التناقض داخل البناء الاجتماعي ، وهي تناقضات تضيف بدورها عنصرا جديدا لأطباع التعدد للمجتمع . فهناك التناقض بين البناء التحتي المتخلف وبين البناء الثقافي المتضخم أو المشوه . ثم التناقض داخل كل منهما على حدة . وهناك التناقض بين المواقف التطبيقية والمواقف الأيديولوجية ، ثم التناقض داخل كل منهما على حدة . وهناك التناقض بين مستويات التطور في الوحدات الاجتماعية المكونة للمجتمع (الريف والحضر) ، وداخل كل منهما على حدة (التخصر الزائد في مقابل نقص الحضرة في المدن ، تخلف تكنولوجيا الزراعة في مقابل تضخم الرغبة في اقتناء الأجهزة الحديثة) وهناك أخيرا التناقض الكامن في نفوس الافراد أنفسهم بين القول والعمل ، بين المظهر والجوهر ، بين المواقف اليومية المختلفة ، فضلا عن التناقض والتضارب بين الأجهزة المختلفة للتنسنة الاجتماعية . ويترتب على كل هذه التناقضات عدم ظهور فعل اجتماعي له صفة الاتساق والاستمرارية ، بحيث يمكن تحديد أنماط مثالية لعناصره

(٢٩) غالبا ما تكون المادة التي تقدمها أجهزة الاعلام متناقضة ، كما أنها تخضع لتوجيه نظم سياسية مختلفة في فترات تاريخية مختلفة .

المكونة . ويظهر بدلا من ذلك فعل اجتماعي يتسم بأنه فعل متناقض *discrepant* تتناقض فيه الاهداف والوسائل ، وتتناقض المواقف التي يظهر فيها باختلاف الهدف وباختلاف المؤثرات الخارجية التي يخضع لها الفرد . ومن هنا فانه فعل يتسم بعدم الاستمرارية وعدم الاتساق واللامعيارية، ولا يمكن التنبؤ به الا في ضوء هذه الخصائص .

٤ - تؤثر كل هذه الظروف على البناء السياسي وتشكله : فهي تهيب الفرصة للبناء السياسي ليقوم على المركزية ، بحيث تصبح القوة مركزة في ايدي جماعة أو جماعات من الصفوة تفرض نفسها على البناء فرضا . غير ان العلاقة بين البناء الاجتماعي والبناء السياسي ليست علاقة ذات اتجاه واحد ، بل انها علاقة جدلية . بمعنى أن البناء الاجتماعي هو الذي شكل البناء السياسي المركزي ، كما أن هذا الأخير يؤثر على البناء الاجتماعي من خلال « الإضافات المصدقة » وغيرها فيزيد من تعدديته أو يفرز من السياسات ما يستهدف إخضاع كل هذه التعددية لشكل واحد فقط ، بصرف النظر عن مدى نجاح هذه السياسات . ومن الطبيعي أن تنعكس ظروف البناء الاجتماعي على اتبناء السياسي فنجده يتسم بعدم الاستقرار وعدم الاستمرارية والتناقض . ومن الواضح أن المركزية هنا لا تفهم على أنها اتجاه عام في التاريخ كما توحى صياغة انور عبد الملك وغيره ، وانما هي نتيجة طبيعية للظروف التي تطور فيها البناء ، والمؤثرات التي تعرض لها . فهذه الظروف تخلق داخله تنافرا وعدم التقاء بين آراء كثيرة وجماعات كثيرة ، الأمر الذي يهيب الظروف لأن تكون السلطة المركزية نظاما في الحكم أكثر نجاحا وأكثر استمرارية من نظيره الذي يمنح مزيدا من الحريات ومزيدا من اللامركزية . وتتضمن العلاقة بين البناء الاجتماعي والبناء السياسي على هذا النحو مجموعة من القضايا الفرعية أفضلها على النحو التالي :

(١) يتميز بناء القوة بأنه يتركز في أيدي صفوة قليلة من الافراد ، أو

مجموعات من الافراد تلتقى على مصلحة واحدة ، هذا بالرغم من أن أصول هذه الجماعات وطبيعة تكوينها تختلف من مرحلة الى أخرى .

(ب) تواجه عملية « فك » المركزية من خلال اعطاء مزيد من الديمقراطية ومزيد من اللامركزية - خبرات تكوين الاحزاب والمفابر وادخال الديمقراطية في مصر - بصعوبات عديدة ومحاولات اجهاض عديدة . فالحقائق التاريخية تشير الى أن الاضطراب البنائي aberration والتعددية يميلان الى التزايد والتضخم مع وجود أى محاولة لحقن الليبرالية في دماء النسق (٣٠) .

(ج) يعرف البناء الاجتماعى أقوى فترات استقراره - وازدهاره - في الفترات التاريخية التى شهدت ظهور سلطة مركزية قوية تحاول أن تضع « الكل في واحد » ، وتقلل من الاسباب المؤدية الى عدم تساق النطور .

(د) تصبح الممارسة السياسية مقصورة على دائرة الصفوة ، وهى لا تنتسرب الى الجماهير الا بالقدر الذى تتيحه هذه الصفوة ، وعندما يحدث هذا التسرب فان الممارسة تقتصر على صفوات محلية . وبناء على ذلك ، فان جماعات الصفوة في المجتمعات الريفية المحلية والممارسة السياسية المرتبطة بها ترتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة السياسية على المستوى القومى .

(٣٠) غالبا ما تكون هذه المحاولات مصاحبة لفترات العلاقة الوثيقة بين المجتمع وبين المجتمع الرأسمالى العالمى ، حيث تعمل الديمقراطية كرجحة زائفة للمعاونة في عملية نقل الفائض .

(هـ) و يترتب على هذا أن تصبح جماعات الصفوة فقط هي انساعية الى شغل مراكز القوة . وفي حالة وجود أيديولوجية لدى أى من هذه الصفوات ، فانها تعتقد أن أيديولوجيتها هي أفضل الأيديولوجيات لتطويع المجتمع . ويفرض على الصفوة الحاكمة في هذه الظروف التحالف مع بعض هذه الصفوات وطرد بعضها الآخر خارج نطاق العمل السياسي ، ويتم هذا التحالف وهذا الصراع وفق المصالح المشتركة لجماعات الصفوة ووفق الثقل الذى تمثله للصفوة داخل المجتمع .

(و) لا يمكن الحديث في مثل هذه الظروف عن دور مستقل للدولة كما ذهب بعض الباحثين الذين اهتموا بالدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار . فالدولة هنا هي منظمة كل شئ، في المجتمع ، ولا تقلت من يدها صغيرة ولا كبيرة .

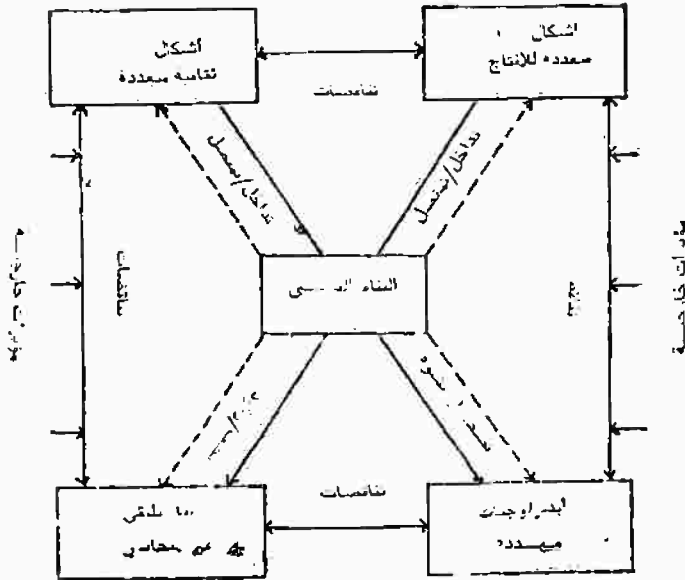
(ز) تميل أجهزة الدولة في هذه الظروف الى التضخم وهو تضخم يرتبط بتضخم المستويات الثقافية في البناء الاجتماعي من ناحية ، وبالجهود المستميتة التي تبذلها الدولة للسيطرة على تعددية البناء الاجتماعي وتناقضاته من ناحية أخرى . ومن مظاهر التضخم في أجهزة الدولة (أ) التعديلات الدستورية المستمرة (ب) الانتخابات والاستفتاءات المتعددة ، (ج) اصدار مجموعات مستمرة - ومتناقضة - من القوانين ، (د) الاهتمام بشكل النظام ورموزه أكثر من الاهتمام بانجازاته وفاعليته ،

(ح) استخدام وسائل الاعلام بشكل مكثف والسيطرة عليها .

(ط) تضخم القوات المسلحة وتطلع الضباط الى القوة .

ى - من المتوقع في هذه الظروف أن تتشكل الاتجاهات السياسية للأفراد، وكذلك ثقافتهم السياسية من خلال توجيه الدولة التي تملك أجهزة الاعلام ومن المتوقع أن تتعدد هذه الاتجاهات وتتناقض مع تعدد وتناقض نظم الحكم المركزية والتتبعيات المستمرة التي تطرأ على سياسة كل نظام .

وبعد انتهاء عرض هذه العناصر المكونة للنموذج النظرى الافتراضى بشأن البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، يمكن أن نأخصه فى الشكل التالى :



نموذج نظرى البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى

تشير الاسهم المتصلة الى العلاقات الجدلية بين مكونات البناء الاجتماعى .
وتشير الاسهم المنقطعة الى سيطرة البناء السياسى المركزى .

خامسا : فروض الدراسة الراهنة :

تسعى هذه الدراسة الى أن تتحقق من مدى صدق بعض الفروض المشتقة من النموذج النظرى السابق عرضه والمتعلقة بعلاقات التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة فى الريف المصرى فى سياقتها التاريخية والمعاصر . ولكن قبل أن نحدد هذه الفروض وطريقة اشتقاقها من النموذج لافتراضى ومن الواقع الميدانى ، لابد وأن نحدد ماذا نعنى بالصفوة القديمة والصفوة الجديدة فى هذه الدراسة .

إذا كان علينا أن نستخدم مفهوم الصفوة دون أن « نضمنه حكما قيميا معينا على نوعية هؤلاء الناس ، أو عن مستواهم الفكرى أو خصائصهم الروحية أو الاخلاقية » (٢١) ، فلا يمكننا البدء بأن جماعات الصفوة الجديدة هم أولئك الذين تلقوا قدرا من التعليم ، فضلا عن أن مثل هذا القول لن يخرجنا عن دائرة الثنائية . فالتعريف الذى ننشده هذه الدراسة لابد وأن يسمح لنا :

(١) بدراسة التكوينات التاريخية لهذه الجماعات وكذلك العلاقات التاريخية فيما بينها .

(ب) بدراسة التباين والتنوع بين جماعات الصفوة دون أن نقع فى برائن الثنائية .

(ج) أن يلقى الضوء - بشكل ما - على العلاقة بين الطبقة والصفوة .

وفى سعيها نحو صياغة تعريف بهذا الشكل ، وجدت هذه الدراسة خيطا إبدائية فى التعريف التالى الذى قدمه محمد الجوهري حيث عرف الصفوة

(٢١) محمد الجوهري ، مقدمة فى علم اجتماع التنمية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .

جانبهم ، أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادى فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، بما تتيح لهم مواقعهم هذا التأثير على عمليات التنمية والجهود الرامية الى تحقيقها تأثيرا حاسما من خلال تعويقها ، أو تشجيعها أو ترجيحها وجهة معينة ، (٢٢) .

ويمكن ان نستق من هذا التعريف عنصرين هامين : الاول : أن الصفوة ترتبط بمراكز السلطة والتأثير ، والثانى : أنها تتخذ موقفا من الواقع القائم ، وبناء على ذلك يمكن أن تتكون الصفوة القديمة من الشاغلين لمراكز السلطة والتأثير ، المناصرين للأوضاع القائمة ، ومن الناحية الأخرى تتكون الصفوة الجديدة من الساعين نحو الوصول الى مواقع السلطة والتأثير ، الامر للذى يجعلهم يدعون - دعوة مؤقتة غالبا دائمة أحيانا - الى تغيير الواقع القائم . غير أن تعريفا من هذا النوع لن يكون كافيا طالما أنه لم يربط بين مواقع السلطة والتأثير والمواقع الطبقيّة فى البناء الاجتماعى المحلى (٢٢) . وبناء على ذلك فاننى أقترح تعريفا لجماعات الصفوة القديمة والجديدة على النحو التالى :

— جماعات الصفوة الريفية القديمة هم أولئك الذين يشغلون مواقع السلطة والتأثير فى المجتمع الريفى وذلك بحكم انتمائهم الى الطبقة المسيطرة أو ارتباط مصالحهم بمصالحها ، وتحدد مراقبتهم من الواقع الاجتماعى فى ضوء هذه المواقع .

— أما جماعات الصفوة الجديدة فهم أولئك الذين يناضلون من أجل

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

(٢٣) ظهرت الحاجة لمثل هذا النوع من الارتباط بين مواقع السلطة والتأثير عند الصفوة والمواقع الطبقيّة من خلال النقد الذى وجه لبعض الافكار المرتبطة بهذا البحث فى « حلقة مناقشة » قسم الاجتماع جامعة القاهرة .

شغل مواقع السلطة والتأثير ، وذلك في سياق تطلعهم وسعيهم المستمر نحو الوصول الى مواقع مؤثرة ، وتتحدد مواقفهم من الواقع الاجتماعى - في معظم الأحيان - في ضوء سياق التطلع والسعى هذا .

وتجدر الإشارة الى أن هذا التعريف لا يعد صياغة جديدة لفكرة « دورة الصفوة » . فدورة الصفوة تشير بحكم تعريفها الى احلال صفوة محل أخرى وهو موقف لا يمكن تصوره في الواقع الا في ضوء الموقف الفلسفى - النفسى الذى قدمه باريتو . كما أنه لا يعد صياغة جديدة لفكرة الصراع حول مصادر السلطة السياسية التى قدمها رالف دارندورف . وذلك لأن دارندورف يتصور موقفا ديموقراطيا وليبراليا ربما لا يتوفر في ضوء الخصوصية التاريخية لمجتمعات معينة ، كما أنه يحصر عملية الصراع السياسى في الصراع على السلطة (التى يعنى اكتساب مكانة شرعية بحكم الوظيفة) في الوقت الذى يشتمل فيه مفهوم الصفوة هنا على شئ أوسع من السلطة ، انه يشتمل على مفهوم القوة بمعنى القدرة على المنح والمنح في المواقف الاجتماعية المختلفة ، كما أنه يرتبط بمفهوم الطبقة ارتباطا وثيقا . ويتفق التعريف السابق لجماعات الصفوة في الريف مع النموذج الافتراضى الذى تضمنته تلك الفقرة السابقة . ذلك أن هذا النموذج يتيح لنا تحليل فئات متعددة من الجماعات سواء اكانت طبقات أم جماعات ، كما أنه يتيح لنا أن نربط بين المواقع الطبقيّة وبين مواقع السلطة والتأثير التى تحتلها الصفوة كجماعات سياسية .

غير أن الدراسة لا تسعى - وكما نوهت من قبل - الى اختبار هذا النموذج الافتراضى ، بل تسعى فقط الى اختبار مجموعة من الفروض تتصل بتكوين جماعات الصفوة وعلاقات التفاعل بينها . ولكن كيف السبيل الى استقاق هذه الفروض من النموذج النظرى بحيث تبدو وثيقة الصلة به . في هذه الحالة لا بد وأن نشق من النموذج الافتراضى مجموعة من الافتراضات

العامة التي يوحى بها النموذج فيما يتعلق بالمجتمع الريفي بعامة والصفوة
بخاصة . ولن تكون هذه الافتراضات هي الفروض الموجهة للدراسة ، وانما
تمثل خطوة تقربنا من صياغة الفروض التي سوف تختبر في الواقع . واذا
ما حاولنا تحديد هذه الافتراضات فاننا سنجد ان النموذج يوحى لنا
بالافتراضات التالية فيما يتعلق بالريف وجماعات الصفوة :

١ - ان المجتمع الريفي - ومن ثم بنائه السياسي - لا يمكن ان يدرس
بمعزل عن الاطار القومي ، ذلك ان المجتمع الريفي لم يعد منعزلا عما
يحدث حوله منذ ان تخللته علاقات السوق ، فضلا عن خضوعه الدائم
للقرارات المركزية .

٢ - طالما ان البناء يتسم بالتعددية ، فمن المتوقع ان تنعكس هذه التعددية
على تكوين الصفوة وطرق الانضمام اليها .

٣ - طالما ان البناء الاجتماعي يقوم على تداخل اشكال متعددة من الانتاج
واشكال متعددة من المستويات الثقافية ، فانه من المتوقع ان تختلط
اساليب الممارسة السياسية وتتداخل .

٤ - من المتوقع ان ينعكس تضخم المستويات القيمية الحديثة على سلوك
الصفوة ، وعلى مستويات تقييم الجماهير لهذا السلوك .

كانت هذه الافتراضات هي التي وجهتني في اثناء قيامي ببعض الزيارات
الاستطلاعية لبعض القرى ، ولقد تمكنت من خلال هذه الافتراضات وهذه
الرؤية الامبيريقية المبدئية ان احدد ثلاث مجموعات من الفروض يسعى هذا
البحث الى تحقيقها .

اولا : فروض تتصل بالتكوين الاجتماعي للصفوة . وتستهدف استطلاع
الفئات والجماعات التي يمكن ان تدرج تحت مفهوم « الصفوة »

والمواقع الطبقيّة لهذه الفئات ، والقنوات التي تحملهم الى عضوية الصفوة ، ومدى الوضوح الأيديولوجي لكل منها • وبناء عليه فان هذه الدراسة تفترض :

- (أ) أن جماعات الصفوة تميل الى التباين والتعدد •
- (ب) رغم التباين في المواقع الطبقيّة لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، الا أن الوضع الذي تتمتع به الطبقة المسيطرة هو الذي يشكل كلا منهما •
- (ج) تتعدد طرق الانضمام للصفوة بتعدد مصادر التأثير والموقف الطبقي •
- (د) لا تنقسم مستويات الوعي لدى جماعات الصفوة بالوضوح والتحدد الأمر الذي قد ينعكس على مستوى التحدد الأيديولوجي لهذه الجماعات •

ثانيا : فروض تتصل بأشكال التفاعل • وتتجه هذه المجموعة من الفروض نحو الكشف عن بعض اشكال التحالف والصراع الرأسيّة والأفقية لجماعات الصفوة ومدى ارتباط هذا بأشكال الممارسة السياسية ، والمسائل التي تتعامل معها الصفوة في هذه الممارسة • وتفترض الدراسة في هذا الصدد :

- (1) تتحدد أشكال التحالف والصراع الأفقية بين جماعات الصفوة على المستوى المحلي ، والرأسيّة بينها وبين السلطة المركزيّة بالظروف التاريخيّة ومدى ما تمنحه هذه الظروف من قوة للجماعات المنخرطة في الممارسة السياسية •
- (ب) تتعدد أشكال الممارسة السياسية وتفرض أشكالا مختلفة من التحالف والانقسام •

(ج) هناك قدر من التداخل بين مستويات الممارسة السياسية ويستخدم كل منها في تدعيم الآخر .

(د) تختلف المسائل التي تدور حولها الممارسة السياسية ، ولكنها تتجه نحو غاية واحدة هي مزيد من السيطرة للصفوة المسيطرة .

(هـ) من المتوقع أن يكشف التفاعل عن قدر كبير من « تعبئة مشاعر التحيز » يرتبط بخطوط طبقية أو قرابية أو شللية .

ثالثا : فروض تتصل بالتحول في موقف الصفوة الجديدة : وتستهدف الكشف عن الاستمرارية في مواقف الصفوة الجديدة مع تغير الأوضاع الطبقية . وتفترض الدراسة في هذا الصدد :

(١) أن معظم أعضاء الصفوة الجديدة يميلون إلى التحول نحو موقف الصفوة القديمة مع تغير أوضاعهم الطبقية .

(ب) أن درجة التحول ومداه يختلفان باختلاف أساليب الانضمام للصفوة وكذلك العلاقات القروبية .

(ج) كما أنهما يختلفان باختلاف درجة الوعي والوضوح الايديولوجي -